بروتوكول مابوتو حول المساواة أمام القانون

كيف يناقش بروتوكول مابوتو المساواة أمام القانون؟

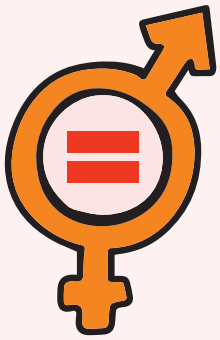

يضمن بروتوكول مابوتو أن يتم معاملة النساء والرجال على قدم المساواة أمام القانون، حيث يضمن أن تتمتع النساء بنفس الحقوق والحمايات التي يتمتع بها الرجال في جميع مجالات الحياة. يدعو البروتوكول إلى تعديل القوانين التي تميز ضد النساء ويدعو الحكومات إلى ضمان تمتع النساء بحقوق متساوية في الوصول إلى المساعدة القانونية والتمثيل القانوني، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية المجانية عند الحاجة. كما يدفع البروتوكول لزيادة تمثيل النساء في المناصب القيادية في النظام القانوني وأجهزة إنفاذ القانون. يعزز البروتوكول فكرة أن القوانين يجب أن تدعم حقوق النساء وتعمل على إنهاء الممارسات الثقافية الضارة التي تعتبر النساء أقل شأناً من الرجال. هذه الحقوق مدرجة في كامل نص بروتوكول مابوتو، ولكن يتم التأكيد عليها بشكل خاص في **المادة 2** القضاء على التمييز ضد النساء، و **المادة 8** كما هو موضح أدناه.

المـادة 8: الوصول إلى العدالة والحماية المتساوية أمام القانون

تتساوى المرأة والرجل أمام القانون ويكون لكل منهما الحق في الاستفادة من الحماية المتساوية أمام القانون. وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لكفالة ما يلي:

(أ) الاستفادة الفعلية للمرأة من الخدمات القضائية والقانونية، بما في ذلك خدمات العون القانوني ؛

(ب) دعم المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية الموجهة لتيسير وصول المرأة إلى الخدمات القانونية بما في ذلك خدمات العون القانوني ؛

(ج) إقامة هياكل تعليمية كافية وغيرها من الهياكل المناسبة الأخرى، مع إيلاء عناية خاصة للمرأة ولتوعية الجميع بحقوقها ؛

(د) تزويد الهيئات المعنية بتنفيذ القوانين على جميع المستويات بالقدرات اللازمة بما يمكنها من التفسير السليم للمساواة على أساس نوع الجنس وتطبيقها على نحو فعا ل؛

(هـ) التمثيل المتكافيء للنساء في المؤسسات القضائية ومؤسسات تنفيذ القوانين؛

(و) إصلاح القوانين والممارسات الحالية القائمة على التمييز لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

كيف نفذت الحكومات هذه الأحكام حتى الآن؟

بعض الدول قد حسّنت الوصول إلى الخدمات القانونية: في **جنوب أفريقيا**، يقدم مجلس المساعدة القانونية (Legal Aid Board) تمثيلا قانونيًا مجانيًا للنساء، وتوفر كينيا المساعدة القانونية في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال معهد التدريب القضائي (Judiciary Training Institue). بالإضافة إلى ذلك، أنشأت **ليبيريا** يادة للمساعدة القانونية لدعم النساء في المناطق الريفية.

عدة دول تدعم المبادرات الإقليمية والوطنية للمساعدة القانونية: استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين أفضت إلى إصلاحات عبر القارة، بما في ذلك **السنغال وأوغندا**، حيث يمكن للنساء الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية في قضايا مثل الميراث وحقوق الأراضي.

العديد من الحكومات أطلقت حملات توعية وتثقيف: في **تنزانيا**، تم إطلاق برامج التعليم القانوني في المناطق الريفية، بينما نفذت **نيجيريا** حملات توعية عبر وسائل الإعلام تركز على حقوق النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

بعض الدول حسّنت تدريب جهات إنفاذ القانون: مثلا، تقدم **رواندا** تدريبًا على **الحساسية الجندرية** لأفراد الشرطة، وموزمبيق أنشأت مكتب **شرطة الجندرالوطني** للتعامل مع قضايا العنف ضد النساء بشكل أكثر فعالية.

بعض الدول عملت نحو تحقيق تمثيل متساوٍ في السلطة القضائية وموظفي إنفاذ القانون: **رواندا** تعد رائدة في التمثيل النسائي العالي في المناصب القضائية والأمنية، **وناميبيا** أيضًا حققت تقدمً ا في زيادة مشاركة النساء في الشرطة والقضاء.

بعض الحكومات قامت بإصلاح القوانين التمييزية: **غامبيا** أصدرت قانون حقوق النساء الذي أزال الحواجز أمام الميراث، في حين قامت **موزمبيق** بإصلاح قانون الأسرة لضمان حقوق ملكية متساوية للنساء والرجال.

كيف يمكن للحكومات تعزيز جهودها بشكل أكبر؟

- **إنشاء وحدات للمساعدة القانونية المتنقلة، وعيادات قانونية مجتمعية، أو شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية** لتوفير خدمات قانونية مجانية أو ميسورة التكلفة للنساء في المناطق الريفية أو النائية. يمكن أن تشمل هذه المبادرات برامج للتوعية القانونية لتمكين النساء من فهم حقوقهن والإجراءات القانونية.

- **تخصيص وزيادة الموارد لعقد جلسات تدريبية منتظمة تركز على المساواة بين الجنسين** للقضاة، وأفراد إنفاذ القانون، والمتخصصين في المجال القانوني. يجب أن تشمل هذه الدورات التوعية بالعنف الأسري، والتحرش الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتحسين فهم حقوق النساء ومنع التمييز في الإجراءات القانونية .

- **إنشاء وتحديث سياسات وطنية حساسة للنوع** تتناول الاحتياجات القانونية والاقتصادية والاجتماعية للنساء. يجب أن تكون هذه السياسات مبنية على التجارب الحياتية للنساء وتضمن الوصول إلى العدالة لجميع النساء، خاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة، وحقوق الميراث، وملكية الأراضي.

- **ضمان التمثيل المتساوي للنساء في الهيئات القضائية، والشرطة، وأجهزة إنفاذ القانون** من خلال تنفيذ حصص أو برامج توظيف مستهدفة. يساهم زيادة تمثيل النساء في هذه المجالات على ضمان أن احتياجات وتجارب النساء تؤخذ في الاعتبار بشكل كافٍ في القرارات القانونية والسياسات.

- **معالجة القوانين التمييزية، وخاصة تلك المتعلقة بالاغتصاب الزوجي، وحقوق الميراث، وحقوق الأراضي**. يجب أن تركز الإصلاحات على إزالة الحواجز التي تضر بالنساء، ويجب أن تشمل المراجعات المنتظمة للقوانين الوطنية لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

- **القضاء على الإفلات من العقاب للمجرمين** من خلال تعزيز آليات المساءلة للجرائم ضد النساء، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي. يتضمن ذلك تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون على التحقيق في القضايا و محاسبة المعتدين بفعالية، وضمان أن يواجه المعتدون عقوبات قانونية. يجب أن تكون الشفافية في العمليات القانونية ودعم الناجيات من الأولويات لتقليل الإفلات من العقاب وبناء الثقة في النظام القضائي.

كيف سيبدو المستقبل في حال تم تنفيذ المادة 8 من بروتوكول مابوتو؟

ستحظى كل امرأة وفتاة، بغض النظر عن خلفيتها أو مكانها، بدعم راسخ من نظام عدالة متاح، سريع الاستجابة، ومكرس لحماية حقوقهن. لن تُحرم النساء في المناطق الريفية من الحماية القانونية بعد الآن، حيث ستضمن الخدمات القانونية المتنقلة والمبادرات المجتمعية وصول العدالة إلى أبعد الأماكن. ستكون أنظمة إنفاذ القانون والقضاء مجهزة لضمان المساواة بين الجنسين، مع تمكين النساء من المشاركة الفعّالة في جميع مستويات اتخاذ القرار. ستساهم حملات التوعية والتعليم المراعية للنوع الاجتماعي في تغيير السلوكيات الاجتماعية، مما يرسخ ثقافة تُدين التمييز بكل أشكاله. و بفضل إصلاح القوانين التمييزية، لن تُضطر النساء بعد الآن للكفاح للحفاظ على حقوقهن، بل سيأخذن مكانهن بثقة كمواطنات كاملات الحقوق، مبدعات، وقائدات في مجتمعاتهن.

كيف يمكنني الوصول إلى المزيد من الموارد حول هذا الموضوع وكيف يمكنني المشاركة؟

امسح/ي رمز الاستجابة السريع لمعرفة المزيد!

امسح/ي الرمز

MEWC Make Every Woman Count

SOLIDARITY FOR AFRICAN WOMEN'S RIGHTS
A force for freedom

MOUVEMENT DE SOLIDARITÉ POUR LES DROITS DES FEMMES AFRICAINES
Une force pour la liberté

هذه المعلومات مستمدة من تقرير "مابوتو بعد 20 عامًا: أين نحن الآن؟" الصادر عن SOAWR. يمكنك قراءة التقرير الكامل على www.soawr.org